

سلم توزيع علامات مقرر العلاقات العربية الأوروبية والأمريكية (السنة الرابعة)

١. أشرح بما لا يزيد عن ثلاثة أسطر المصطلحات التالية (٢٠ درجة) لكل تعريف أربع درجات فقط

- (١) حوار المتوسط: مشروع أمريكي، جاء للرد على الشراكة المتوسطية، انطلق من قمة حلف الناتو التي عقدت في بروكسل كانون الثاني ١٩٩٤، يمثل مشروعا ذو طابع عسكري وأمني بالدرجة الأولى، يتطابق مع المهمات الجديدة للحلف، حيث قوسي الأزمات الشمالي والجنوبي يطبقان على منطقة استراتيجية وحيوية للخيارات السياسية والعسكرية الأطلسية.
- (٢) الممثل الأعلى للسياسة الأمنية والخارجية المشتركة: كاترين أشتون حاليا تتولى هذا المنصب وهي بمثابة وزير خارجية الاتحاد الأوروبي وتتخلص وظائفها في وضع ومراجعة السياسة الخارجية للاتحاد ووضعها موضع التطبيق، تمثل الاتحاد في شؤون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة - تمثيل الاتحاد في الأمم المتحدة ...
- (٣) المفوضية الأوروبية: مؤسسة من مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي وهي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي والمسؤولة عن إعداد عمل المجلس، وتنفيذ المهام الموكولة إليها من المجلس والمقررة لها في المعاهدات الأوروبية ذات الصلة. ومن مهامها تقديم التشريعات وتنفيذها والقيام بدور الوصي على المعاهدات التي تشكل الأساس القانوني للاتحاد.
- (٤) العمليات المشتركة للاتحاد الأوروبي (Joint actions): تم تعريفها في تقرير المجلس الأوروبي في لشبونة ١٩٩٢ وهي إجراءات يتخذها الاتحاد الأوروبي لتحديد وتحقيق سياسة ما في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وفي مسألة محددة. وقد تأخذ هذه العمليات شكل الإغاثة الإنسانية، أو المشاركة في قوات لحفظ السلام أو الإشراف على الانتخابات. مثل العمليات التي قام بها الاتحاد في البوسنة والهرسك ١٩٩٥، ولبنان ٢٠٠٦، منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا، وأفغانستان.
- (٥) آلية الامتناع البناء عن التصويت في اتفاقية لشبونة: وهي آلية أدخلتها معاهدة لشبونة ٢٠٠٧ وتقضي بإمكانية أي دولة عضو في الاتحاد ترغب في عدم إلزام نفسها بقرار معين، لصعوبات تواجهها على الساحة الداخلية أو لأي سبب آخر، الامتناع عن التصويت، دون الأضرار بمشروعية وشرعية القرار.
- (٦) "تناقض الديمقراطية" حسب صموئيل هنتجتون: يرى هنتجتون أن إحلال الديمقراطية في الشرق الأوسط من الممكن أن يكون لصالح القوى المعادية للسياسة الأمريكية).

٢. أهم دلالات ومضامين المشروع الأمريكي "أيزنستات"؟ (٢ درجات توزع على الشكل التالي ست درجات للمضامين وهي أربعة بنود وست درجات للدلالات وهي أربعة بنود لكل بند ١,٥ درجة)

- (١) دعم التعامل الإقليمي بين الدول الثلاث (المغرب، الجزائر وموريتانيا) وربطها بعجلة الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي ضمن إطار العولمة
- (٢) التأكيد على مركزية دور القطاع الخاص وتقويض الأسس التي يستند إليها القطاع العام
- (٣) بلورة شراكة أمريكية مغاربية على قاعدة حوار اقتصادي وسياسي دوري بين مسؤولي هذه الدول الثلاث والمسؤولين الأمريكيين.

وفي مقابل هذه الأهداف المعلنة فإن الشراكة حملت دلالات عديدة بينها :

- (١) ازدياد الاهتمام الأمريكي في المنطقة المغاربية ذات النفوذ الفرنسي الأوروبي التقليدي
- (٢) تطويق وحصر الأضر والاليات التي طرحتها الأورو المتوسطية والتي جاءت خارج الرعاية الأمريكية على الرغم من أن إسرائيل تشكل الشريك المتوسطي الوحيد الذي يتمتع بكل امتيازات هذه الشراكة الأوروبية
- (٣) أن هذه المنطقة تشكل سوقا كبيرة ومعبرا باتجاه الدول الأفريقية الأخرى ومجالا واسعا للاستثمارات الأمريكية التجارية، وإذا ما تم تطويرها وتوسيعها من خلال الأفكار والتصورات المطروحة يمكنها ان تشكل منطقة تعويضية لكل ما تواجهه الاستراتيجية الأمريكية من انتكاسات في المستقبل في مناطق أخرى.
- (٤) هذه المشروع هو جزء من الهجوم الدبلوماسي الأمريكي للدخول بقوة إلى القارة الأفريقية لأسباب اقتصادية واستراتيجية .

٣. ما هي أوجه تطابق السياستين الأمريكية والأوروبية في المنطقة العربية؟ (١٢ درجات) لكل بند درجتان

- (١) عدم السماح بهزيمة إسرائيل في أي حرب تخوضها أو تشن عليها
 - (٢) عدم السماح بأن تصدر قرارات مجلس الأمن طبقا للفصل السابع على أساس أن ما يجري في منطقة الشرق الأوسط يهدد الأمن والسلم الدوليين فتجبر إسرائيل على تنفيذها
 - (٣) عدم السماح بتدويل الصراع العربي الصهيوني الى درجة يتعدد فيها اللاعبون الدوليون وتدخل قوى دولية لا تلتزم بهذه الثوابت
 - (٤) عدم السماح بعزل إسرائيل عن المجتمع الدولي من الناحية السياسية والدبلوماسية والاقتصادية
 - (٥) تعزيز البنية التحتية الاقتصادية والعلمية والتقنية الإسرائيلية
 - (٦) عدم السماح بقيام كتكتل اقتصادي أو تحالف عسكري اقليمي يهدد إسرائيل ان لم تكن إسرائيل طرفا فيه لا بل طرفا فاعلا
٤. قارن بين الرؤية السلمية الأمريكية والرؤية السلمية الأوروبية للقضية الفلسطينية؟ (١٢ درجات) لكل بند درجتان درجة
- (١) مازالت أوروبا ملتزمة بإنهاء الصراع وإحلال السلام في الشرق الأوسط وهذا يتم من خلال مرجعية قرارات مجلس الأمن الدولي ومن بينها القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨
 - (٢) من حق الشعب الفلسطيني إقامة دولته المستقلة على أرض وطنه بحسب حدود عام ١٩٦٧
 - (٣) أن سياسة الاستيطان التي انتهجتها إسرائيل غير شرعية وتتعارض مع جهود السلام
 - (٤) في الوقت الذي تقف فيه الولايات المتحدة الى جانب إسرائيل محاولة فرض ضغطها وابتزازها على الفلسطينيين بغية تقديم تنازلات فإن أوروبا تبدو أكثر توازنا في دورها من دون انحياز مفرط إذ أنها تحمل إسرائيل والفلسطينيين في وقت واحد المسؤولية في تعثر التسوية السياسية .
 - (٥) صوتت أوروبا بالإجماع على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز ٢٠٠٤ الذي ندد بالجدار الأمني الذي بنته إسرائيل في الأرض العربية المحتلة
 - (٦) إذا كانت أوروبا تنظر إلى الانسحاب من غزة بوصفه خطوة على طريق التطبيق النهائي لخارطة الطريق والعودة إلى خط ١٩٦٧، فإن الولايات المتحدة تتفق مع وجهة النظر الإسرائيلية في المماثلة وعدم التطبيق الكامل لخارطة الطريق وخاصة بما يتعلق بتفكيك الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية .
٥. أهم الإجراءات لتعزيز دور جامعة الدول العربية في تعاملها مع التكتلات الإقليمية؟ (١٢ درجة) لكل بند ١,٧٥ درجة لكل بند

- ١) تعزيز الجانب السياسي للجامعة العربية بما يضمن توحيد القرار السياسي العربي فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية والقومية ومنحها حق التفاوض والتعبير عن الصوت العربي في المحافل الدولية من خلال وفد مشترك يمثل التمسكاً لطموحاته الوطنية والقومية .
 - ٢) منح الجامعة الاستقلالية الكاملة في العمل العربي المشترك في مختلف مجالاته وأبعادها عن الخلافات الثانوية بين الأنظمة السياسية العربية وتوطيد دورها (كجسر رابط وحاكم فاصل في القضايا المتنازع عليها) وبما يعيد للجسم العربي لحمته ووحدته التضامنية .
 - ٣) منح الجامعة سلطة الإلزام في اتخاذ القرارات ورفع مستوى التمثيل في مجلس الجامعة إلى لأطراف العربية كافة .
 - ٤) تعزيز القدرات المالية للجامعة العربية .
 - ٥) التشديد على الصيغة الجماعية من خلال التمثيل الموحد المتجسد بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إذ إن غياب التنسيق، وتشتت الإمكانيات العربية، سوف يؤدي إلى عدم التجاوب مع المطالب العربية، ومحاولة الاستفراد بكل دولة على حدة، كما يحصل في اتفاقيات التجارة الحرة التي تعقدتها الولايات المتحدة مع عدد من الدول العربية .
 - ٦) إن إمساك الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالعديد من الأوراق المهمة إزاء الاتحاد الأوروبي، يجعلها في موقف تفاوضي أقوى .
 - ٧) على العرب أن يدركوا أن أي تعامل مع الوضع الدولي، حاضراً ومستقبلاً، لا يمكن أن يكون تعاملًا مستقرًا ومتوازنًا إلا من خلال جامعة الدول العربية، فالقرن الحادي والعشرين هو قرن التكتلات والتنظيمات الاقتصادية والسياسية العملاقة .
٦. عدد فقط مستويات التعامل الأوروبي مع الوطن العربي؟ (٨ درجات) ٢,٧٠ درجة لكل مستوى
- ١) مرحلة الحوار العربي الأوروبي "تقويم سياسة وأداء" .
 - ٢) مستوى الشراكة المتوسطة والإطار الجديد للعلاقة العربية الأوروبية .
 - ٣) مبادرات الإصلاح وسياسة الحوار الجديد الأوروبية .
٧. تقييم مشروع الأورو-المتوسطة؟ (١٠ درجات) لكل بند نصف درجة
- ١) مشروع منافس للمشروع الأمريكي
 - ٢) مازال قائماً بمؤتمراته السنوية، واتفاقيات الشراكة التي يعقدها الاتحاد الأوروبي وبشروط تمييزية مع الدول المتوسطة الجنوبية،
 - ٣) المستفيد الأول من المشروع هي إسرائيل التي جلست مع ثماني دول عربية متوسطة على طاولة واحدة لمناقشة مواضيع مثل الأمن والسياسة والاقتصاد والثقافة
 - ٤) دمج إسرائيل في المنطقة
 - ٥) عدم التزام الأوروبيين بمعيار واحد في جميع المحاور للتعامل مع العرب وإسرائيل
 - ٦) المتوسطة مشروع رديف ومواز ومساعد لمشروع الشرق الأوسطية .
 - ٧) تجزئة العرب إلى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة جزء في الإقليم الشرقي الأوسطي، وجزء آخر في الإقليم في المتوسطي .
 - ٨) عدم التزام الأوروبيين بالتعامل بمعيار واحد مع العرب
 - ٩) فرضها الشروط السياسية في تعاملاتها بين شطري المتوسط .
 - ١٠) لم يتم التوصل إلى تعريف للإرهاب واتفاق على آلية لمكافحته .
٨. أسس الأمن الإقليمي للشرق الأوسط الجديد التي حددها شمعون بيريس؟ (١٠) (لكل بند درجتان)
- ١) نزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة العربية "ومن القوى المناهضة للوجود المسيهوني على أرض فلسطين" .

- ٢) تفكيك هيكل القوة للدول العربية من خلال إجبارها على خفض ميزانية التسليح وتحويل الصناعات العسكرية إلى مدنية ، وإجبارها على التخلي عن برامجها الطموحة في البناء العسكري ."
- ٣) فرض الرقابة وضبط التسليح من خلال قرارات مجلس الأمن والهيمنة على سوق التسليح الدولي ."
- ٤) جمع المعلومات عن النشاطات العسكرية لدول المنطقة .
- ٥) استثناء إسرائيل من جميع الإجراءات ، التي يجب أن تتخذ وتقسيم القدس إلى شقين سياسي وديني ، سياسيا تكون أورشلليم القدس "عاصمة" لإسرائيل ، ودينيا مفتوحة لكل الأديان ، فإنه بالمقابل طرح تصورات وصيغ لأشكال وأنماط العلاقات الإقليمية

مع التمنيات لكم بالتوفيق والنجاح

أستاذ المقرر : د.حسين طلال مقلد